

التشبيه غير ان سائر ما جعل سبيل التشبيه على الاختار صاحب الاضاح وما هذا
فالضابط في قرينة الاستحسان ما كنا نذكره ان اذ لم يكن التشبيه المذكور تابعاً لشيء رادف
المشبه به كان باقياً معناه الحقيقي وكان انما يشبهه استعارة مستقلة على المشبه
واطلاقاً وان كان لارتباطه بقرينة ذلك الرادف المذكور كان مستعارة لذلك التتابع على
طريق التصريح فلا يكون هناك مع الاستحسان ما كنا نذكره استعارة مستقلة كما لنقضى والاختصاص
والاعتراض في لغة وضماناً بعدنا في تحقيق مقاصد الكسوف في هذا المقام ويستبان منه
براه صافية عما يشبه له من احوال قول رابع في الاستحسان الكيفية في فهمه ذلك من
عبارة ما كنا في والله الحرف والبناء في قوله بالشيء متعلق بالغير والامر في الخبر
للغير والاولم بذكر السكالك حكمة استعمالات في الغير لكان البناء في قوله بالشيء متعلق بالغير
في قوله في غير ما هي موضوعه لمكان المصنوع حاصله ولعله كما عاود الغرض في قوله
الجاره وعرفه ليعلم ان الرادف هو الاول والاداء كاستعمالها في المعنى اظهره المتعلق بالجار
الداخل في الغير وحاصلها كما ذكره الجواز اللغوي هو الكلمة المستعملة في معنى مغاير لما هي
موضوعه له بالتحقق مغايرة بالشيء اي بوضع حقيقته تلك الكلمة المستعملة وان يراد
بمناوع من السبوح والنوع صدره في الجاز في تعريف المحصنة لا في موضوع ما رآه
الجني وضماناً بوعاها بما يشبهه الاصول التي قد امرت في الوضوح تحييناً للفظ للدلالة
على وضع نفسه والا وضوحه هو في الجواز لا في خصوصاً ولا نوعياً وما ذكره في بعض كتب
الاصول حين عاين الوضوح هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى من غير ان يغيره فقد
ينبغي ان لا يترك التشبيه مستلزماً للتركيب بل هو كاستحسانه بغيره على التشبيه الحقيقي قد يكون
طرفاً ومقرون كما في قوله في مثلهم كمثل الذي يستحق قد قاله الله اعلم ان العموم في قوله
المشبه الحقيقي بما وجهه منتزح من حيث هو كما هو وقد اشترانا الى ان التبادر ومن هذا
لن وجهه منتزح من عدة امور متخلفة في طوره الملائمة منتزح من عدة اعمده
على اجزائه وحج يلزمه ان يكون كل واحد من طرفي التشبيه الحقيقي مركباً كما
لوجه المشبه به انما يكون مركباً ولو اكتفى به التشبيه الحقيقي بتركيب وجه المشبه
لعله لا يغيره ما وجهه مركب ومنه ليعرف من متقدراً اذ الالفاظ المذكورة في البهوات
حسب علمها على ما اذا لم يكن هناك ما يوجب صحتها على ما ذكرنا من

دوله

من وجوب تركيبة المشبه الحقيقي في المحققين في علم صاحب الاضاح اعراضه
على صاحب الفتح حشطن ورد بان التشبيه مستلزم للتركيب المشابه للافراد ومن
الناحر من من حوز لكون طرفاه معزومين وتوسل بذلك الى يجوز ايراد الطرفين في الاستحسان
التشبيه بناء على ان كل تشبيه تشبيلي اذا تركه في التشبيه الى الاستحسان صا واستحسان
تشبيله ووقع به ذلك الاعتراض ونحن نقول فيقول الجمهور ان كل من اختلف الفتح فانه
حصر الاستحسان السلسلة فيما هو مركب لظرف حث حال ومن الامله استحسان وصف
احدى صورتيه حثرتين من امور لوصف الاخرى مثل لزوجنا انما يستعني
في مسئلة وسيرد الكلام اي لزوجان وهذا هو الذي ينبغي التشبيل على سبيل الاستحسان
ثم نقول واذا اقتصرت الاستحسان السلسلة فيما هو مركب لظرف حثرتين وحدها لخصه التشبه
التشبيلى في الصفة بناء على ما مر من حيثها وما التميز الاول فقد نقل له وجهان احدهما
ان وجه التشبه التشبيلى كما كان منتزحاً عن هذه اوصاف لظرفه المفرد كما في تشبيهه لغيره
بالعقود فالواجب فيه ترك وجهه لا ترك طرفه وهو مفرد واما من ان اختلف المتبادر
من العاد فلا يعاد الله في السموات والارض انما يكون هناك ضرورة انما اعده الله ولم يقل
احد من تمسك بكلامه ان مشبهه الشرايا بالعقود تشبيلي والوجه الثاني ان تشريح وجه المشبه
من متعدد في طرفي التشبيه بوجوب احد في كل منهما بحسب المعنى في اللفظ نحو ان يترجم
عن الامور المتعددة في كل واحد منها بلفظ واحد يقول به مثلهم كمثل الذي لم يستقر قد تارة وهو
مردود ايضا بان تشريح وجه التشبيه من كل الامور المتعددة مستلزم لتركيب لفظها
وصدا فلا يصح ان يكون ذلك الفصح مستترا عنها بلفظ واحد فان اللفظ يشتمل من اللفظ
الواحد في كل لغة اجمالاً بحيث لا يمكن شتم منها مقصوداً متوجها اليه في نفسه بحسب
كل الملاحظة الاجمالية فكيف يتصور ان تشريح وجه المشبه منها بحيث يكون بخصوص
كل واحد منها مدخله لا يقال اذ الاحتمال اجمالاً في صفة لفظ واحد فلنا بعد ذلك لفظه
فما صلبها وشرع وجه السلب لانا نقول من حشطن لفظها لفظها صلبها ليست مدلوله
لذلك اللفظ الواحد بل الالفاظ معدة بحسب مقدور في الازالة سواء كانت معدة في نظم
الكلام او لا كما سياتي في محصلها ان شاء الله تعالى او لا يرى ان مفهوم الحيوان والناطق

76